خلال مؤتمر «طرق التجارة الأوراسية الجديدة بعد أزمة هرمز»

رئيس الجمارك يؤكد أهمية توسيع آفاق التعاون بين الإدارات الجمركية الخليجية والأوروبية



شارك الشيخ أحمد بن حمد آل خليفة رئيس الجمارك في أعمال المؤتمر الدولي بعنوان «طرق التجارة الأوراسية الجديدة بعد أزمة هرمز» الذي استضافته العاصمة الإيطالية روما، بمشاركة نخبة من رؤساء ومسؤولي الإدارات الجمركية وممثلي المنظمات الدولية والخبراء الاقتصاديين.

وخلال مشاركة رئيس الجمارك في الجلسة النقاشية الرئيسية بعنوان «التكيف مع عالم متغيّر: أهداف وأدوات السياسات الجمركية الحديثة» استعرض تجربة مملكة البحرين في التعامل مع تداعيات التحديات الجيوسياسية والاضطرابات اللوجستية، مسلطاً الضوء على الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها شؤون الجمارك بالتنسيق مع الإدارات الجمركية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بهدف تعزيز مرونة سلاسل الإمداد وضمان استمرارية تدفق الحركة التجارية.

وأوضح الشيخ أحمد بن حمد آل خليفة أن المتغيرات الجيوسياسية وما نتج عنها من تحديات في حركة الشحن والنقل استدعت تفعيل مسارات ونقاط شحن بديلة لضمان وصول الشحنات الواردة إلى مملكة البحرين، ومن بينها الاستفادة من ميناء جدة الإسلامي بالمملكة العربية السعودية وموانئ سلطنة عُمان، مع نقل الشحنات براً إلى مملكة البحرين وفق المسارات المتاحة ، حيث قامت شؤون الجمارك باتخاذ عدد من التدابير التشغيلية الداعمة لاستمرارية حركة التجارة من بينها إعطاء أولوية لشحنات الشركات الحاصلة على صفة المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO)، إلى جانب تعيين ضباط اتصال لتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات والاستجابة السريعة للمستجدات التشغيلية.

وأكد رئيس الجمارك أهمية تكثيف التنسيق والتعاون بين الإدارات الجمركية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحت مظلة هيئة الاتحاد الجمركي الخليجي مما يسهم في تسهيل حركة الشاحنات، والحد من الازدحام على المنافذ الحدودية، وتعزيز انسيابية حركة البضائع بين دول المجلس، بالإضافة إلى عمق العلاقات التجارية التاريخية التي تربط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدول الأوروبية، مؤكدًا مواصلة تطوير التعاون الجمركي بما يدعم حركة التجارة المشروعة ويعزز موثوقية الممرات التجارية بين الجانبين.

وفي هذا السياق، أشار إلى العلاقات التجارية مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA –)، موضحًا أن حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول الرابطة بلغ وفق البيانات المشار إليها نحو 68.7 مليون دينار بحريني، بما يعادل قرابة 163 مليون يورو خلال عام 2026، رغم التحديات التي فرضتها الأزمة.

وفي ختام مشاركته، أكد أهمية توسيع آفاق التعاون بين الإدارات الجمركية الخليجية والأوروبية، من خلال تعزيز تبادل البيانات الإلكترونية، وتطوير آليات التنسيق المشترك في إدارة المخاطر، ودعم الاعتراف المتبادل ببرامج المشغل الاقتصادي المعتمد، بما يسهم في بناء ممرات تجارية أكثر مرونة واستقراراً، ويدعم استمرارية سلاسل الإمداد وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الجيوسياسية واللوجستية.

جمعية أصحاب المؤسسات الصحية الخاصة تثمن قرار إلزام «الصحة» بالتشاور قبل إصدار القرارات المؤثرة على القطاع

أعرب رئيس مجلس إدارة جمعية أصحاب المؤسسات الصحية الخاصة، الدكتور حسين المير، عن امتنان أعضاء الجمعية وتقديرهم للفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة، رئيس المجلس الأعلى للصحة، بمناسبة صدور القرار رقم (60) لسنة 2026 بتاريخ 22 أكتوبر 2026، بشأن التشاور المسبق مع الجهات المعنية قبل إصدار اللوائح والقرارات أو اتخاذ التدابير ذات التأثير الملموس على المؤسسات الصحية الخاصة.

وأوضح أن القرار يلزم الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية بالتشاور مع الجهات المعنية، وإتاحة مدة لا تقل عن سبعة أيام عمل لاستطلاع مرئياتها قبل إصدار تلك اللوائح والقرارات أو اتخاذ التدابير المشار إليها. وأكد أن هذه الخطوة تتيح الاستفادة من الخبرات العملية للعاملين في القطاع الصحي الخاص، وتسهم في تعزيز جودة القرارات ومراعاة متطلبات تطبيقها وآثارها التشغيلية.

وأضاف الدكتور المير أن التواصل والتشاور مع المسؤولين في المجلس الأعلى للصحة ووزارة الصحة والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية قائمان بصورة مستمرة، مشيدًا بانفتاحهم على ممثلي القطاع الصحي الخاص وحرصهم على الاستماع إلى ملاحظاتهم ومقترحاتهم. وأشار إلى أن أهمية القرار تكمن في ترسيخ التشاور قبل إصدار القرارات، بما يتيح دراسة المرئيات في مرحلة الإعداد ويعزز فاعلية التنفيذ.

وأكد أن القرار يعكس اهتمام رئيس المجلس الأعلى للصحة وأعضائه بالقطاع الصحي الخاص، في ظل التحديات التي تواجه مؤسساته، وفي مقدمتها ارتفاع التكاليف التشغيلية، والضغوط على أسعار الخدمات نتيجة المنافسة وزيادة أعداد مقدميها، إلى جانب تعدد المتطلبات التنظيمية والإدارية الصادرة عن الجهات المختلفة.



○ د. حسين المير.

وأوضح أن هذه المتطلبات تشمل التراخيص وتجديدها، والاعتماد الصحي، والتطوير المهني المستمر، والأمن السيبراني، والإجراءات الوقائية، ومتطلبات الفئات المهنية المختلفة، وإضافة الأنشطة الجديدة. وأكد أهمية هذه المتطلبات لضمان جودة الخدمات وسلامتها، مع ضرورة مراعاة أثرها التراكمي من حيث الكلفة والوقت والموارد اللازمة لتنفيذها، ولا سيما في المؤسسات الصغيرة التي يتولى فيها الطبيب مهاماً إدارية إلى جانب عمله السريري، ما قد يؤثر في الوقت المتاح لرعاية المرضى وفي استدامة المؤسسة.

وتقدم مجلس إدارة الجمعية بخالص الشكر والتقدير للشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة على إصدار هذا القرار، الذي يعزز الشراكة بين الجهات التنظيمية ومقدمي الخدمات الصحية، ويتسق مع مبادئ الشفافية والتنافسية والاستدامة التي تقوم عليها رؤية البحرين الاقتصادية 2030، في ظل دعم الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأكدت الجمعية أن إشراك مؤسسات المجتمع المدني في مناقشة القرارات والتدابير المؤثرة في قطاعاتها يمثل ركيزة أساسية من ركائز المشاركة المؤسسية التي يدعمها المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم.

وجدير بالذكر أن جمعية أصحاب المؤسسات الصحية الخاصة تأسست عام 2020، وتشمل عضويتها، وفقًا لنظامها الأساسي، أصحاب العيادات والمراكز الطبية والمستشفيات والصيدليات بمختلف أنواعها، ومراكز الخدمات الصحية المساندة والطب البديل، وشركات استيراد الأجهزة الطبية، وغيرها من الجهات الخاصة المرخصة من الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، وفق الضوابط المنظمة لكل نشاط.

وتسعى الجمعية إلى تمثيل المستثمرين في القطاع الصحي الخاص وإيصال مرئياتهم إلى الجهات الرسمية، بعد مناقشتها وصياغتها من قبل مجلس إدارة الجمعية، الذي يُنتخب مباشرة من الأعضاء كل سنتين.

وكيل البلديات يزور ركن «أسبوع الشجرة» لبلدية المحرق في مراسي غاليريا

أكد المهندس الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة وكيل الوزارة لشؤون البلديات بوزارة شؤون البلديات والزراعة رئيس اللجنة المنظمة لأسبوع الشجرة أن الوزارة تواصل تنفيذ خططها وبرامجها الرامية إلى تعزيز الوعي الزراعي وتوسيع المشاركة المجتمعية في التشجير، من خلال مبادرات توعوية تتيح للجمهور اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للعناية بالمزروعات والإسهام في زيادة الرقعة الخضراء، وتحويل الاهتمام بالزراعة إلى ممارسة مجتمعية مستمرة.

جاء ذلك لدى زيارته الركن التفاعلي الذي أقامته بلدية المحرق في مجمع مراسي غاليريا، ضمن فعاليات أسبوع الشجرة الذي تفضل بإطلاقه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأوضح أن المنصات التفاعلية التي تقيمها البلديات في المجمعات التجارية تسهم في إيصال المعلومات الزراعية إلى مختلف الفئات العمرية، وترسيخ ممارسات بيئية إيجابية، مؤكدًا أهمية تكامل توزيع الشتلات مع تقديم الإرشادات التي تدعم العناية بها واستمرار نموها.

وأشاد في هذا الصدد بمستوى الحضور الجماهيري اللافت الذي شهده ركن بلدية المحرق من المهتمين بمختلف الأعمار، مثمنًا تكامل جهود الأجهزة التنفيذية والمجالس البلدية في دعم فعاليات الأسبوع وتحقيق أهداف خطة التشجير.

من جانبه، أكد المهندس خالد علي القلاف مدير عام بلدية المحرق أن البلدية تواصل تنفيذ مبادراتها الزراعية والتوعوية بإشراف المهندس وائل بن ناصر المبارك وزير شؤون البلديات والزراعة، والمهندس الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة وكيل الوزارة لشؤون البلديات، موضحاً أن الركن قدم معلومات وإرشادات حول المزروعات واحتياجاتها وأساليب العناية بها، إلى جانب توزيع الشتلات على الزوار، بما يدعم جهود البلدية في تشجيع الزراعة المنزلية وتعزيز المسؤولية المجتمعية تجاه البيئة.



وأشار إلى أن التعاون مع المجلس البلدي للمحرق يمثل ركيزة أساسية في تنفيذ هذه المبادرات، وتوسيع نطاق الاستفادة منها، مؤكدًا حرص البلدية على ربط التوعية بالتطبيق العملي وتعزيز التواصل المباشر مع الأهالي.

بدوره، أكد عبدالعزيز النعار رئيس مجلس بلدي المحرق أن التنسيق مع الجهاز التنفيذي في إقامة الركن يجسد الشراكة في دعم مبادرات التشجير، وإتاحة المشاركة لمختلف فئات المجتمع، وتعزيز حضور التوعية الزراعية في المواقع التي يرتادها الأهالي.

وأوضح أن إتاحة الشتلات والإرشادات للأسر تشجع على إشراك الأبناء في الزراعة وتنمية ارتباطهم بالبيئة، مؤكدًا مواصلة التعاون مع بلدية المحرق للبناء على تفاعل الجمهور خلال أسبوع الشجرة، وترسيخ ممارسات مستدامة تدعم زيادة الرقعة الخضراء والمحافظة على الموارد الطبيعية في المنازل والأحياء والمرافق العامة.

الوفاء والبر في محراب جامع الشيخ أحمد الفاتح



بقلم: عيسى بن عبدالرحمن الحمادي

تفضل سيدي جلالة الملك المعظم حمد بن عيسى آل خليفة، حفظه الله ورعاه، بافتتاح جامع الشيخ أحمد الفاتح ليكون منارًا يشعّ بنور الوفاء، ويعلن أن البرّ يأبى أن يبقى حروفًا تُقرأ، بل أثرًا يُرى، وبنيانًا يبقى، ومحرابًا يُذكر فيه الله عز وجل، وترتفع منه الدعوات لمن رحلوا، فتبقى مآثرهم نورًا للأحياء، وذكراهم موصولةً بالدعاء.

تفضّل جلالته بافتتاح الجامع بعد إعادة بنائه بتوجيهه السامي، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله. وأدى الحضور تحية المسجد، واطّلعوا على المنطقة التي تضم قبر المؤسس أحمد الفاتح، طيّب الله ثراه، في مشهد تعانق فيه عبق التاريخ مع خشوع الدعاء، وتجلّت فيه عظمة البرّ وصدق وفاء الأبناء.

وهنا تخشع الكلمات، ويعجز البيان عن بلوغ المعنى؛ فما كانت العبرة بجمال الجدران، ولا بروعة البنيان، وإنما بقلب ملكيٍّ عظيم، لم تُنسه أعباء الحكم حقّ الآباء، ولم تشغله مسؤوليات الحاضر عن الوفاء لمن أرسوا دعائم الوطن، وشيّدوا صروح المجد والإباء، وتركوا للأجيال إرثًا خالدًا من البناء والعطاء.

أكثر من قرنين مضيا على رحيل الفاتح، ومازال جلالته المعظم سليل دوحته المباركة يبرّه، ويُعلي ذكره، ويصون أثره؛ فلا الرحيل قطع ما وصله البرّ، ولا تعاقب السنين طوى ما حفظه الوفاء؛ فإذا غيّب الثرى الأجساد، أبقى البرّ ذكر أصحابها عصيًّا على الفناء.

وفي «عام عيسى الكبير» يتجلّى الوفاء، وفي إعلان العام المقبل «عام عيسى بن سلمان» يمتدّ البرّ، وفي إعادة إعمار جامع أحمد الفاتح ينهض شاهدٌ على عهد الآباء؛ كأنّ جلالة الملك المعظم يكتب للأجيال وصيّةً من نور: إنّ من غابوا عن العيون لا يغيبون عن القلوب، وإنّ حفظ جميلهم بعد الرحيل من أنبل ما تتوارثه نفوس الأوفياء.

وليس جامع الشيخ أحمد الفاتح إلا شاهدًا على عهد سيدي جلالة الملك المعظم الزاهر الميمون؛ عهدٍ أزهرت فيه ربوع البحرين بالبيوت الله، فغدت مآذنها منارات هدىً وضياء. فعلى امتداد سنين عهده المبارك، شهدت البحرين افتتاح مسجدٍ مشيّدٍ حديثًا بمعدل مسجدٍ كل شهر، يصدح فيه الأذان، ويُتلى فيه القرآن، وترتفع من محاريبه إلى الله أكفّ الدعاء. فطوبى لمن عمّر لله بيتًا، وأبقى فيه محرابًا للعبادة والرجاء، يرجو به ثوابًا لا ينقطع، وأجرًا لا يضيع، وعظيم الجزاء.

ويا لقلوب الأبناء الذين فقدوا آباءهم! أما أعاد إليهم هذا المشهد وجوهًا غابت، وأصواتًا سكنت، وأيديَ كانت تمسح عنهم الخوف، وتربّت على أكتافهم في مواطن الضعف؟ أما شعروا أن الحنين لا يعرف عظيمًا ولا صغيرًا، وأن الابن، مهما علا مقامه، يبقى في أعماقه شوقٌ إلى لحظة يسمع فيها صوت أبيه، ويقبّل يده، ويقول له: ما نسيتك يا أبي، وما زادني رحيلك إلا حنينًا إليك، وشوقًا يزداد يومًا بعد يوم.

ولعمري، إن أعظم ما في هذا المشهد أن سيدي جلالة الملك المعظم لم يجعل برّ الآباء شوقًا خفيًّا يستقرّ في الصدر، بل جعله عملًا يبقى في الأرض، وذكرًا يصعد إلى السماء؛ فإذا الوفاء مسلكٌ، والبرّ منهجٌ، والمحبة إرثٌ تتوارثه القلوب.

فيا سيدي جلالة الملك المعظم، لقد علّمتمونا أن الرحيل يأخذ الأحبة من أعيننا، ولكنه لا يستطيع أن ينتزعهم من قلوبنا، وأن الابن البارّ يستطيع أن يجعل من غياب أبيه حضورًا لا ينقطع.

رحم الله أحمد الفاتح، وعيسى الكبير، وعيسى بن سلمان، وحفظ لنا مليكنا حمدًا، وولي عهده الأمير سلمان.

وآخر القول أن الآباء يرحلون، ولكن البرّ لا يرحل برحيلهم؛ فمن أحسن الوفاء لهم، أبقاهم أحياء في ذاكرة الأجيال، حتى إذا غاب الصوتُ، نطق الدعاءُ، وإذا وارى الثرى الجسدَ، بقي الوفاءُ.



○ محمد القائد خلال استقباله الرؤساء السابقين لأجهزة وهيئات الحكومة الرقمية بدول التعاون.

الرئيس التنفيذي لهيئة الحكومة الإلكترونية:

مواصلة مسيرة جائزة الحكومة الرقمية الخليجية

استقبل محمد علي القائد الرئيس التنفيذي لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، الرؤساء السابقين لأجهزة وهيئات الحكومة الرقمية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومؤسسي جائزة الحكومة الرقمية لدول المجلس، والأعضاء السابقين في اللجنة التنفيذية للحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون، وذلك على هامش حضورهم لحفل تكريم الفائزين بالنسخة السابعة من الجائزة لعام 2026، التي تستضيفها مملكة البحرين، في إطار ترؤسها للدورة الحالية.

وفي مستهل اللقاء، رحب الرئيس التنفيذي بهم، معربًا عن خالص تمنياته لهم بطيب الإقامة في بلدهم الثاني مملكة البحرين، ومثمنًا تشريفهم وزيارتهم للمملكة وحرصهم على الحضور والمشاركة في فعاليات النسخة السابعة من الجائزة، التي تجسد مسيرة التعاون الخليجي المشترك في مجال التحول الرقمي وتطوير الخدمات الحكومية.

كما ثمّن محمد علي القائد إسهامات الرؤساء السابقين، مؤكدًا أن تكريمهم قد جاء تقديرًا لرؤيتهم وجهودهم في إرساء دعائم جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووضع اللبنات الأولى للجنتها التنفيذية، بما أسهم في ترسيخ مسيرتها وتعزيز دورها في دعم التحول الرقمي وتطوير العمل الحكومي بدول المجلس.

وأشار الرئيس التنفيذي إلى أهمية مواصلة مسيرة جائزة الحكومة الرقمية الخليجية والبناء على ما حققته من إنجازات، بما يدعم تطوير العمل الحكومي الرقمي وتعزيز التكامل وتبادل الخبرات بين دول مجلس التعاون.

من جانبهم، أعرب مؤسسو الجائزة عن بالغ شكرهم وتقديرهم لمملكة البحرين، ممثلة في هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مثمنين مبادرة تكريمهم والاحتفاء بإسهاماتهم في تأسيس الجائزة، كما أعربوا عن شكرهم وتقديرهم للفريق أول معالي الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة وزير الداخلية رئيس اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات، وأشادوا بما تضمنته كلمته خلال حفل تكريم الفائزين بجائزة الحكومة الرقمية، كما ثمنوا قيامه باللقاء معهم، والذي أتاح أمامهم فرصة لتبادل الرؤى حول مستقبل الحكومات الرقمية الخليجية وسبل مواصلة تطويرها.

كما أشاروا إلى أن فكرة الجائزة والتي انطلقت من مملكة البحرين في عام 2008، قد شكلت على مدى مسيرتها منصة خليجية لتشجيع التميز والابتكار في تقديم الخدمات الحكومية الرقمية، مشيدين في الوقت نفسه بحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وبمستوى التنظيم المتميز الذي شهدته النسخة السابعة من جائزة الحكومة الرقمية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2026، وما عكسته من حرص المملكة على إنجاح هذا الحدث الخليجي وتعزيز مسارات التعاون والتكامل الرقمي بين دول المجلس.

وخلال اللقاء، تقدم الرؤساء السابقين بتهنئة جميع الفائزين في النسخة السابعة من الجائزة، وأعربوا عن تمنياتهم للجميع بمزيد من التقدم والنجاح.